المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠

النيابة تتمسك بمطالبها حول الصيغة النهائية لعقد الريان

والمحكمة تتدخل للتوفيق بين النيابة وممثل المشترين وتؤجل القضية للأحد القادم

كتب ـ مريد صبحي ومحمود النوبي :

تدخلت محكمة جنايات الجيزة امس اكثر من مرة فى المناقشات التى دارت بين النيابة وممثل المشترين لصفقة الريان للتوفيق بين راى كل منهما حول بنود عقد بيع الصفقة تمهيدا للتوصل الى صيغة نهائية للعقد وتوليعه فى موعده المحدد يوم ٢١ اكتوبر القادم . وقد ابدت النيابة اعتراضها على ثلاث نقاط بمشروع العقد وطلبت مهلة لتسويتها مع ممثل المشترين

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها امس فى الواحدة ظهرا حيث تحدث المستشار ماهر درويش مدير ادارة التحفظ وممثل النيابة فقال ان النيابة ناقشت مع المستشار محمود خالد الممثل القانونى للمشترين نقاط الخلاف فى عقد البيع وتم عرض هذه المناقشات على النائب العام الذى طلب ابلاغ المحكمة بحرص النيابة على اتمام الصفقة واضاف ممثل النيابة انه مازالت هناك بعض نقاط الخلاف لم نتفق عليها بعد وهى ان النيابة مازالت عند رايها بانه لايصح ان يكون رشاد سميه وهو المحامى بالنقض الطرف الثانى فى العقد

كما ان النيابة تحفظت على اموال الريان ويقتصر دورها فى رفع التحفظ ولذا اقترحنا ان يتم تحرير محضر تسليم ثلاثى الاطراف بحيث تقوم النيابة بتسليم الممتلكات للريان الذى يسلمها بدوره للمشترين .

واضاف بالسببة للقيمة الصفقة فالنيابة تصر على السداد بالعملة الاجنبية للمودعين بالعملات الاجنبية لان السداد بالعملة المصرية سوف يغير القيمة التى لانعلم هل سوف تحسب من تاريخ الابداع ام من تاريخ توقيع العقد ام من تاريخ صرف حقوق المودعين

وطالب بايداع الاموال فى البنوك بما يتمشى مع بعض القواعد الاقتصادية بمصر مؤكدا حرص النيابة على انمام الصفقة وطلب من المحكمة التأجيل لحسم نقاط الخلاف فى العقد ، ورد رشاد سميه ممثل المشترين بانه يشترى الصفقة بثمن اجمالى وليس بثمن مفرد لكل شىء على حدة حتى لايطالب الشهر العقارى بدفع ضريبة على مليار ونصف مليار جنيه واضاف اننى حددت العقارات الموجودة بالصفقة وقيمتها ١٠٧ ملايين جنيه لتقدير الضريبة على التصرف فى هذه العقارات ، ثم اعلن ممثل المشترين انه يشترى بصفته وكيلا عن المشترين وليس محامى آل الريان وهذا من حقه وان الصفقة تشمل املاك الريان بمصر والخارج كصفقة واحدة والثمن تحدده على سبيل القطع المحكمة

واستكمل حديثه قائلا انه ليس هناك حق متنازع عليه داخل الصفقة وان صفقة السمعد التى اشتراها من الريان وقيمتها ١٥ مليون جنيه هى شىء ضئيل بالنسبة لاصل الصفقة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وحول اقتراح النيابة بتحرير محضر ثلاثي التسليم قال رشاد نبيه سوف اكون مفوضا عن ال الريان في استلام العقارات وسداد اموال المودعين حتى يستفيد ال الريان من نص القانون ويتم خروجهم من السجن وهذا ضمن اهداف الصفقة ، فطالب ممثل النيابة ان يكون التفويض بعقد موثق بالشهر العقاري فتدخل رئيس المحكمة قائلا ان عقد البيع يستمد قوته من توكيل آل الريان بتسليم وكيل المشترين الحال كما كان عليه قبل التحفظ وان توقيع ال الريان على العقد سوف يكون ملزما ، ثم طالب ممثل المشترين بتدخل الحكومة والنائب العام لتسوية مشكلة الضرائب قبل يوم توقيع العقد في ٢١ اكتوبر وهنا تدخل رئيس المحكمة وحث النيابة على سرعة تسوية هذه المشكلة .

وقال رشاد نبيه ان نص العقد يؤكد انني سوف اشتري بمليار ونصف ولايجب الزامي بايداع نقود أجنبية لسداد حقوق المودعين وتساءل هل الحكومة لديها مايوفر لي هذه المبالغ بالدولار ام سوف اشتري الدولار من السوق السوداء فتدخل رئيس المحكمة للمرة الثالثة قائلا عندما يحتج اصحاب العملات الاجنبية من المودعين يتم ايداع حقوقهم في البنوك دون اجراءات قضائية تيسيرا عليهم .

وعاد ممثل المشترين للحديث قائلا انه سوف يحضر المبلغ بالدولار ويسلمه لـ ٤ بنوك اهلية لتحويل المبلغ بالعملة المحلية وهذا يستلزم موافقة الحكومة لتدبير هذا المبلغ بالعملة المصرية .

واخيرا جدد احمد الريان طلبة بخصم ٢٪ من ارباح المودعين لمجلس الادارة فاعترضت النيابة وممثل المشترين وخاطب رئيس المحكمة احمد الريان قائلا هذه مسألة يتم تسويتها وديا ام يستلزم منك رفع دعوى مدنية اذا كان لك حق فيها .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية